الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي

23 و26 يناير/كانون الثاني 2009

نيويورك

وثيقة معلومات أساسية

المسودة النهائية

البند 1 من جدول الأعمال: النمو السكاني والتمدين السريع: تفاقم انعدام الأمن الغذائي في السياقات الحضرية

أولا – مقدمة

في عام 2008 وصل العالم إلى نقطة تحول خفية ولكنها بالغة الأهمية: فللمرة الأولى في التاريخ سيعيش أكثر من نصف سكانه، أي نحو 3,3 مليارات نسمة، في المناطق الحضرية. وبحلول عام 2030 فإن من المنتظر أن يتضخم هذا العدد ليصل إلى 5 مليارات نسمة تقريبا. وسيكون الكثير من المتمدينين الجدد من الفقراء، مما سيخلّف أثراً مباشراً على الأمن الغذائي.

وعلى مدى السنوات الخمس عشرة إلى العشرين الماضية، زاد عدد فقراء الحضر وناقصي التغذية بوتيرة سريعة للغاية. وسيظل التصاعد في ظواهر الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية مواكباً لعملية التمدين هذه.

وسيكون تفاقم انعدام الأمن الغذائي في ظل الظروف الحضرية من بين الموضوعات الرئيسية التي سيناقشها الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة "اليونيسيف"، وبرنامج الأغذية العالمي في 23 و26 يناير/كانون الثاني 2009 في نيويورك. وقد قامت الهيئات المذكورة بإعداد وثيقة المعلومات الأساسية هذه بصورة مشتركة لتنوير المجالس التنفيذية وإطلاق نقاش حول القضايا الأساسية المحددة المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية.

واختيرت طاجيكستان لاستخدامها كحالة محددة لتوضيح الموضوع. وتعتبر طاجيكستان أشد البلدان فقراً في آسيا الوسطى، حيث تعيش نسبة 64 في المائة من سكانها دون خط الفقر البالغ دولارين للشخص الواحد في اليوم، كما تشيع الفوارق بين الجنسين نتيجة المستويات العالية من هجرة اليد العاملة. وبالنظر إلى أن البلاد مستوردة صافية للوقود والغذاء، فإنها تعاني أشد المعاناة من أزمة ارتفاع الأسعار.[1]

ثانيا – الخلفية

النمو السكاني والتمدين السريع

سيحدث النمو السكاني العالمي المقبل كله في المدن، وسيتركز بأسره تقريباً في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية.[2] وعلى نقيض ما كان عليه الحال في الماضي، فإن دور الهجرة في النمو سيكون أقل من دور الزيادة الطبيعية في معظم البلدان. ويشير ذلك إلى تحول حاسم من النمو الريفي إلى النمو الحضري، مما يعني تغير شكل التوازن الذي ظل قائماً على مدى آلاف السنين بين المناطق الحضرية والريفية.

ومن المنتظر أن يزيد عدد سكان المناطق الحضرية في العالم من 3,17 مليار نسمة عام 2005 إلى 4,97 مليار نسمة عام 2030؛ وسيكون نصيب البلدان ذات الدخل العالي 116 مليون نسمة من أصل الزيادة المتوقعة البالغة 1,8 مليار نسمة. وتشهد المناطق الحضرية حالياً نمواً بمقدار 1,3 مليون نسمة تقريباً في الأسبوع، وهو ما يعني نشوء مدينة بحجم ميونيخ أو أورلاندو كل سبعة أيام.

وستستوعب مدن العالم النامي معظم النمو الحضري في العالم خلال العقدين المقبلين، أو نسبة 92 في المائة، علماً بأن هذه المدن هي الأقل تجهيزاً للتعامل مع ظاهرة التمدين المتسارع. وسيكون ذلك ملحوظاً بشكل خاص في أفريقيا وآسيا، حيث سيتضاعف عدد سكان المناطق

1 World Bank. 2008. The Impact of Food Inflation on Urban Poverty and its Monetary Cost. July.

2 FPA. State of the World Population 2007: Unleashing the Potential of Urban Growth.

الحضرية بين عامي 2000 و2030، بما يشكل نسبة تصل إلى 81 في المائة من النمو الحضري خلال الفترة المذكورة،[3] وهو ما سيحمل عواقب وخيمة ما لم تبدأ الحكومات في الاستعداد منذ الآن لمواجهة النمو المقبل.

ويمكن للمدن أن تعطي الكثير لساكنها، مثل الوصول الميسر إلى الخدمات وإتاحة الإمكانيات الاقتصادية والإنمائية العالية. على أن منافع العيش في المدن ليست موزعة توزيعاً عادلا. إذ أن هناك مدينتين: إذ يتلقى جزء من السكان الحضريين، وهم الذين يعيشون في الأحياء المنظمة من المدن، كل منافع العيش الحضري. أما الجزء الآخر، وهم سكان الأحياء البائسة في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية الذين يصل عددهم إلى قرابة مليار نسمة في العالم، فإنهم على الأرجح أقصر عمراً، وأكثر معاناة من الجوع والمرض، وأقل اكتساباً للتعليم، وأضعف حظاً في الحصول على فرص العمل بالمقارنة مع سكان المناطق الحضرية الذين يقيمون خارج الأحياء البائسة. وتتمثل الوسيلة اللازمة للنهوض بالتنمية الحضرية في تيسير الوصول إلى السلع الأساسية، والخدمات، والفرص أمام الشرائح المستبعدة.

على أنه مع تنامي المدن يتزايد عدد سكان أحيائها البائسة، ومن ثم أعداد المحرومين من الكثير من منافع الحياة الحضرية. وفي العديد من مدن أفريقيا جنوب الصحراء، فإن سكان الأحياء البائسة يشكلون نسبة تزيد على 70 في المائة من سكان المناطق الحضرية. وتنمو الأحياء البائسة في جنوب وغرب آسيا بوتيرة تماثل في سرعتها وتيرة نمو سكان المناطق الحضرية عموماً، غير أن معدلات النمو في أفريقيا جنوب الصحراء تتضاعف في الأحياء البائسة بالمقارنة مع معدلات النمو السكاني الحضري العام. وعلى المستوى العالمي فإن من المنتظر أن يزيد عدد سكان الأحياء البائسة بمقدار 27 مليون نسمة سنوياً خلال الفترة 2000-2020.

الفقر الحضري

كانت المستوطنات الريفية تعتبر، حتى وقت قريب، مركز الفقر والمعاناة الإنسانية. وأكدت كل قياسات الفقر، سواء ما استند منها إلى الدخل، أو الاستهلاك، أو الإنفاق، أن الفقر الريفي أعمق وأوسع انتشاراً من نظيره في المدن. ورغم ذلك فهناك الآن دلائل تشير إلى أنه على الرغم من أن المراكز الحضرية توفر عموماً قدرة أفضل على الوصول إلى الخدمات الصحية، والتعليمية، والمرافق الأساسية، والمعلومات، والمعارف، والفرص، فإن من ينتفع حقاً من هذه الخدمات هم شريحة متناقصة من السكان المتزايدين بسرعة في هذه المراكز.

ويتسع الفقر في المناطق الحضرية بوتيرة أسرع منه في المناطق الريفية، ولاسيما في أفريقيا، غير أن معظم التقديرات تعطي أرقاماً بخسة للفقر الحضري من حيث النطاق والعمق.[4] وتدل الدراسات الشاملة الحديثة على أن البطالة الكاملة والجزئية هي من سمات النظم الاقتصادية الحضرية، وأن السكان الذين يتزايدون في معظم المناطق الحضرية هم أولئك العاجزون عن الوصول إلى سوق العمل الرسمي. وبالإضافة إلى ذلك فإن المرافق الأساسية للمدن لا تستطيع تلبية الطلبات المتزايدة على الخدمات مما يؤدي إلى تصاعد الاكتظاظ وتدهور البيئة الحضرية.

وتتطلب فرص العمل الحضرية بصورة متزايدة مستويات أعلى من المهارات، مما يعرقل قدرة فقراء المناطق الحضرية على الوصول إلى طائفة واسعة من الوظائف بسبب افتقارهم إلى المهارات. بل أن الهياكل الوظيفية المتغيرة التي تفضل المهارات العالية تؤثر على الطبقات الوسطى أيضاً وتضطرها إلى الصراع على الوظائف ذات الأجور المنخفضة في أسواق العمل المحدودة والتنافسية بشدة وتحولها إلى "الطبقة الفقيرة الجديدة".

3 UNDESA. 2007. World Urbanization Prospects. (Revision)

4 للإطلاع على بيانات مفصلة انظر UNFPA June 2007 and UN Population Division "World Urbanization Prospects" 2006.

كما أن القدرة الشرائية لفقراء المناطق الحضرية تتأثر أيضاً بعيشهم في المستوطنات العشوائية غير الشرعية التي تتسم بضعف حقوق الملكية، ورداءة المرافق الأساسية، وضعف القدرة على الوصول إلى الخدمات، وثقل أعباء شراء الوقود، والماء، والسكن، والخدمات الصحية والتعليمية. ولا يقتصر هذا الاتجاه على العالم النامي. فالعديد من البلدان الأخرى ستشهد ارتفاعاً في خط الفقر إذا ما أُخذت في الحسبان تكاليف الإنفاق الفعلية في المناطق الحضرية.[5]

انعدام الأمن الغذائي الحضري

يُعرَّف الأمن الغذائي عادة على أنه "تمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول على أغذية كافية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة". وبشكل عام يشكل الغذاء أضخم فئة للإنفاق في ميزانية فقراء المناطق الحضرية، حيث يمثل نسبة 60 في المائة أو أكثر من مجموع النفقات. ويرجع المصدر الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي في معظم الحالات إلى انعدام القدرة على الوصول إلى الغذاء (ولاسيما بسبب الافتقار إلى الوسائل الاقتصادية)، لا إلى عدم توافر الأغذية. كما أن رداءة استخدام الأغذية هي عنصر مساهم بارز في ذلك نتيجة سوء إمدادات المياه، ومرافق الإصحاح، والخدمات الصحية.

وتوفر المناطق الحضرية إمكانيات واضحة للتمتع بالأمن الغذائي ولمواجهة مخاطر متزايدة في آن واحد معا. إذ يمكن للوجبات الحضرية أن تكون متنوعة ومغذية بدرجة أكبر من الوجبات الريفية بالنسبة لأولئك القادرين على الوصول إلى الأغذية المتنوعة. على أن المدن والبلدان تتسم بالكثافة النقدية، ولابد للقاطنين فيها في الغالب من تسديد ثمن السلع والخدمات (مثل الوقود، والمياه، والسكن) التي يحصلون عليها مجاناً في المناطق الريفية. وتعني التكاليف العالية للمواد الأساسية غير الغذائية أن على قاطني المناطق الحضرية نشر دخولهم لتغطي طائفة واسعة من السلع مثل السكن، والطاقة، والنقل، والمواد المنزلية، والتعليم، والرعاية الصحية، والحاجات الشخصية، إضافة إلى الغذاء.

وتُلبى المتطلبات الغذائية الحضرية إلى حد كبير بالاعتماد على أغذية محضرة ومجهزة وغالية نسبيا. وفي معظم المدن النامية فإن أسواق التجزئة الحضرية صغيرة ومتناثرة، وهو ما يمثل وسيلة لتلبية احتياجات الفقراء المجبرين على شراء الأغذية يوماً بيوم وبكميات صغيرة لأنهم يفتقرون إلى المبالغ النقدية اللازمة للشراء بمقادير كبيرة. وتظهر الكثير من الدراسات الحديثة لتقدير الفقر الحضري أن تكلفة شراء سلة غذائية تحتوي على 000 2 سعرة حرارية تزيد بنسبة 20 في المائة في البلدات عنها في المناطق الريفية، بل إن هذه الزيادة تقارب في المتوسط نسبة 100 في المائة أو أعلى في المدن والعواصم. وعلى هذا فإن الأسعار تتباين لا بين المناطق الريفية والحضرية فحسب بل وضمن المناطق الحضرية وفيما بينها أيضا. وتواجه الدخول الأسرية ضغطاً إضافياً شديداً بفعل الزيادات الشديدة في الأسعار العالمية على مدى العامين الماضيين.

وفي بعض البلدان النامية فإن معدلات سوء التغذية في المناطق الأشد فقراً من المدن والنواحي شبه الحضرية تنافس ما هو قائم في المناطق الريفية الهامشية. ووفقاً لدراسات حديثة غطت فترات طويلة فإن المناطق الحضرية وشبه الحضرية بدأت بأدنى مستويات لنقص التغذية في صفوف الأطفال ولكنها كانت الأشد تدهوراً على مر السنين، في حين أن معظم المناطق الريفية مالت إلى التحسن.

وتضم المناطق الحضرية العديد من المجموعات السكانية الفرعية المعرضة لانعدام الأمن الغذائي. وعل سبيل المثال فهناك المشكلة المتعاظمة المتعلقة بموقع اليافعين والشباب في النسيج الاجتماعي. إذ أن عمر نصف السكان الذين يعيشون في المدن النامية يقل عن 25 عاما. وبالإضافة إلى المخاطر الصحية والتغذوية فإن لهؤلاء الشبان احتياجات خاصة وهم يتطلبون رعاية مخصوصة باعتبارهم مستقبل الحضارة. ولابد للمجتمع أن يكفل استفادتهم من الخدمات التعليمية المناسبة بغية منحهم التكوين اللازم وللحيلولة دون نشوء الأمية، والجريمة والعنف، ولاسيما ونحن نعلم أن التعليم يرتبط بالرخاء وأنه الضحية الأولى في أوقات انعدام الأمن الغذائي.

5 "Statistiques d'accueil 2007, familles, enfance et pauvreté" Secours Catholique, 2008.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الناس الذين يعانون من الأمراض المزمنة، وخاصة من فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز، يزيد انتشارهم في المناطق الحضرية، ولهم متطلبات تغذوية خاصة لا بد من تلبيتها، ويعانون من ضعف القدرة على الصمود في وجه تقلبات أسواق الأغذية المستندة إلى النقد. ويعاني الأطفال من أوجه قصور طويلة الأمد في نموهم إذا كانوا ضحايا لسوء التغذية. وتعتبر التغذية المناسبة أساسية للحوامل وذلك لصحة الأم ولنمو الطفل على حد سواء. وتنخفض متطلبات العجائز الإجمالية من السعرات الحرارية إلا أنهم يحتاجون إلى مغذيات خاصة للحفاظ على وظائف الأعضاء. وأخيراً فإن الأسر التي تترأسها النساء تنفق عموماً نسبة أعلى من دخلها على الغذاء في حين تنخفض قدرتها على اكتساب الدخل.

وتدل الدراسات الحديثة على أن ظاهرة الأمن الغذائي الحضري غير مرئية سياسياً لعدة أسباب:

- عملت نظرية التنمية على مدى السنوات العشرين الماضية على تعزيز فكرة أن ظواهر انعدام الأمن الغذائي والفقر هي مشكلات ريفية عموما.
- يلقى الأمن الغذائي الحضري الإهمال من جانب المخططين والمديرين العمرانيين لأن عليهم بالفعل التعامل مع قضايا سياسية ملحة ومرئية مثل البطالة، والقطاع غير الرسمي، والاكتظاظ، والمرافق الأساسية المتهالكة، والخدمات المتدهورة، ولو أن مسائل الأمن الغذائي وسوء التغذية مرتبطة جميعاً بهذه المشكلات الأخرى.
- ما لم تكن هناك مشكلات ضخمة تتعلق بإمدادات الأغذية أو زيادات مفاجئة في أسعارها، فإن انعدام الأمن الغذائي قلما يغدو قضية سياسية، ولذلك فإن من الواجب معالجة أمره على مستوى الأسرة. على أنه حينما تغدو القدرة على الوصول إلى الأغذية قضية سياسية، مثلما اتضح خلال عام 2008 في أعقاب الارتفاعات الحادة الضخمة في أسعار الغذاء والوقود، فإن الوضع يصبح شديد التقلب، مما يهدد الاستقرار، ويجبر على تغيير النظام، كما حدث مؤخراً في هاييتي.

وتغدو الزراعة الحضرية ظاهرة شائعة أكثر فأكثر في المدن النامية ويمكن أن تلبي بعض الاحتياجات الغذائية وتسد جانباً من فجوة الدخول. ومع أنها ليست بالبلسم الشافي، فإنها يمكن أن تسهم في تحسين الأمن الغذائي؛ إلا أن العديد من الحكومات تطبق قوانين تقيد الزراعة الحضرية مما يحد من قدراتها الكامنة.

ومن الواضح أن الشبكات الريفية المحسنة للإنتاج والتسويق ستعود بالفائدة على المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. وتعتبر عمليات التبادل بين الأسر الريفية والحضرية عنصراً أساسياً في هذا المجال، حيث ترسل الأسر الحضرية بالتحويلات إلى الأسر الريفية في قطاع شبه الكفاف، مما يعزز من شراء الأغذية والضروريات الأخرى في المناطق الريفية ويسهم بالتالي في إتاحة "فائض ريفي" من الأغذية لإرساله إلى الأسر الحضرية. وهكذا فإن الشبكات الاجتماعية تشكل نوعاً من أنواع المرافق الأساسية التي تتيح تدفق السلع بين المناطق الريفية و الحضرية.

ثالثاً – مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، وآليات التنسيق

مع تصاعد نسب الفقراء والمعانين من سوء التغذية في المناطق الحضرية، فإن من الضروري أن تزيد وكالات الأمم المتحدة، جنباً إلى جنب مع الجهات الشريكة المعنية، من انخراطها في السياقات الحضرية وأن تشرك الحكومات والهيئات الإدارية للمدن في تخطيط وتنفيذ أنشطة الإغاثة والأنشطة الأطول أجلاً على أساس تحليل موارد الرزق الحضرية حالة بحالة وبالاعتماد على آليات استجابة ملائمة. ويتطلب ذلك نهجاً أشد انتظاماً لفهم انعدام الأمن الحضري وجوانب الاستهداف، وللقيام أيضاً بتحديد الحلول الفورية (المرتبطة بالأزمات) والحلول طويلة الأجل.

ويطرح استخدام المساعدات الغذائية في المناطق الحضرية اعتبارات وتحديات إضافية تختلف اختلافا شاسعاً عما يتعلق بالأنشطة المدعومة بالأغذية في المناطق الريفية. وتتعلق معظم هذه القضايا الخاصة، وآثارها على أنشطة **البرنامج** المدعومة بالأغذية، بتقدير/تحليل

دورة البرامج ومراحل تصميمها وتنفيذها. ويطرح توجيه المعونة الغذائية في المناطق الحضرية تحدياً كبيراً، وهو ما ينطبق أيضاً على تحديد الاستراتيجيات المناسبة لتسليم المسؤولية التي يعتبر رسم معالمها أصعب مما هو الأمر في المناطق الريفية التي يؤدي فيها تحقيق موسم طيب إلى حفز عملية الاستلام والتسليم. ويمتلك **البرنامج** سياسة بشأن الأنشطة الحضرية، كما أصدر توجيهات تتعلق بتقدير وتحليل الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية، وبشأن تصميم وتخطيط الأنشطة المدعومة بالأغذية في تلك المناطق، وهو ما يستحق الاستعراض المتواصل والتحديث المستند إلى الخبرة المتسعة في السياق الحضري.

وفي النظم الاقتصادية ذات الطابع النقدي الطاغي في المناطق الحضرية، فإن الأنشطة الرامية إلى معالجة أمر الجوع وانعدام الأمن الغذائي تتضمن عادة النقد و/أو الغذاء مقابل العمل، والمساعدات الغذائية والتغذوية الموجهة نحو المجموعات الضعيفة مثل الحوامل والمرضعات، وصغار الأطفال، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز، ومبادرات المبالغ النقدية والقسائم، والتغذية المدرسية. ويعتبر دعم أسواق الغذاء والعمل وتفادي إلحاق آثار سلبية بها من بين الاعتبارات الرئيسية للأنشطة الحضرية، بما في ذلك تجنب خلق أثر اجتذابي من المناطق الريفية. وتعد علاقات الشراكة عنصراً أساسياً في تصميم هذه الأنشطة وتنفيذها، مع مراعاة أن التصدي لانعدام الأمن الغذائي الحضري يتطلب اهتماماً شديداً بمجالات مثل النظافة الشخصية والإصحاح، ولاسيما في المناطق التي تعاني من تركيز عال للسكان والفقر المدقع مترافق مع الافتقار إلى الخدمات الأساسية.

وتشمل جهود اليونيسيف المتصلة بفقراء المناطق الحضرية الاهتمام بالأمن التغذوي، المرتبط ببقاء الأطفال على قيد الحياة، والقدرة على الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية، وتوافر إمدادات المياه، والإصحاح والنظافة الشخصية، وأنشطة حماية الأطفال التي تغطي أطفال الشوارع والأطفال المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز. وبصورة عامة، فإن سوء التغذية المزمن أشد انتشاراً من سوء التغذية الحاد في المناطق الحضرية نتيجة رداءة أساليب تغذية الرضع والأطفال. وغالباً ما تتعرقل قدرة فقراء المناطق الحضرية على الوصول إلى الخدمات لأنهم غير مسجلين، مما يزيد من احتمالات لجوئهم إلى خدمات القطاع الخاص الأيسر منالاً ولو أنها ذات تكاليف لا قبل لهم بتحملها في بعض الأحيان. وتعمل منظمة اليونيسيف على ترويج قدر أكبر من التوازن في التركيز الحضري - الريفي فيما يتعلق بالبرامج القطرية والتعاون مع الحكومات. وبالإضافة إلى ذلك فإن جهودها في عدد من البلدان تتركز على "مبادرة المدن الملائمة للأطفال" التي ترمي إلى التعاون مع الإدارات البلدية في التصدي للتحديات التي تواجه الأطفال في المناطق الحضرية، وتحتاج إلى إحداث تغييرات في السياسات والميزانيات.

ويسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى التأثير على السياسات الحكومية للاستجابة إلى التحديات التي يطرحها التمدين المتسارع وتلبية احتياجات كل الناس، ولاسيما الفقراء وشديدي الضعف. وركز تقرير "حالة سكان العالم 2007" الذي أصدره الصندوق تركيزاً صريحاً على التمدين، وأكد بأن الحاجة تدعو إلى إحداث تحول أساسي في التخطيط الحضري. وما تزال الشقة الفاصلة بين المناطق الرسمية للمدن النامية وأحيائها البائسة أضخم عامل في صياغة النمو الحضري المقبل. وينبغي أن تكون نقطة البداية في الاستعداد للتمدين بالنسبة للحكومات هي تضييق تلك الشقة عبر تحسين القدرة على الوصول إلى الأراضي والمساكن ذات الخدمات الدنيا. وتعتبر قرة الوصول المحسنة هذه شرطاً مسبقاً للنهوض بالأوضاع المعيشية لفقراء المناطق الحضرية، ولضمان أمنهم الغذائي على الأمد البعيد.

كما يساند صندوق الأمم المتحدة للسكان البحوث المستندة إلى الأدلة والموجهة نحو السياسات بشأن هشاشة أوضاع المجموعات السكانية المخصوصة إزاء انعدام الأمن الغذائي، وهو يركز على التمدين والصلات الحضرية- الريفية بشكل خاص. وينفذ الصندوق هذه الأنشطة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولي للبيئة والتنمية.

ويسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا البرنامج على مستوى ثلاثة أبعاد. والبعد الأول هو من خلال دوره على المستوى القطري حيث تعمل فرق الأمم المتحدة القطرية، عبر المنسقين المقيمين، على تطوير استجابة تعاونية إزاء انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك المشكلات الخاصة للمناطق الحضرية. ويتضمن ذلك انخراط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار العمل المشترك (الذي حددته فرقة

العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمين العام) حيث ينسق مع الوكالات، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الشريكة الأخرى في الميدان لإجراء تقديرات سريعة؛ واستنباط برامج مجدية، وذات تمويل كاف وملكية قطرية لمعالجة مختلف عناصر هشاشة الأوضاع المطروحة قبلاً؛ والمساهمة في الرصد والتقييم. ويتمثل جانب كبير من هذه الشراكة في المساعدة على تحسين الإنتاج الغذائي وإدارته، وهو ما يندرج في عداد العناصر المهمة للأمن الغذائي. أما البعد الثاني فهو إتاحة خبرته المتعلقة بشبكات الأمان لأنشطة تصميم آليات فعالة ومستدامة لمجابهة انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. ويوضع هذا موضع الاستخدام في عدد من بلدان إقليمي أمريكا اللاتينية والدول العربية. ويتم البعد الثالث من خلال بحوث السياسات التطبيقية التي تسهم في قضايا السياسات الناشئة مثل تصميم إعانات المدخلات الزراعية، وبرامج عمل الشباب، وقياس الأبعاد الجنسية والاجتماعية لهشاشة الأوضاع، وتقدير الآثار البيئية لزيادة الإنتاج لتلبية الطلب، وغير ذلك.

رابعا – تحديات وقضايا للنقاش

1/ إن التمدين هو ظاهرة لا سبيل إلى إيقافها. وعلى هذا فإن هناك حاجة عالمية إلى الاستعداد على النحو الوافي للتحديات الناشئة عنها، عوضاً عن التركيز على التدابير الهادفة إلى تجنب قدوم الناس إلى المدن أو استبعادهم منها. ويشمل ذلك قدر المستطاع ضمان وصول القاطنين الحضريين إلى الأراضي، والمساكن، والخدمات مثل الصحة والتعليم، وتمتعهم بقدرة كافية على الحصول على الغذاء والتغذية. وتمتلك المدن الإمكانية اللازمة لتكون مواقع للتغذية المحسنة وللأمن الغذائي المعزز، ولذلك فإن من الواجب عدم النظر إليها بشكل سلبي. وفي مدينة منظمة، فإن بمقدور الناس الوصول إلى الخدمات الأساسية بصورة أسهل مما هو عليه الحال في المناطق الريفية. وفي حين أن المدن قد تعاني من الفقر، فإنها يجب أن تكون أيضاً ملجأ من الفقر، وذلك بتوفيرها لفرص مختلفة للعمل والتعليم.

2/ هناك حاجة ملحة إلى جمع الأدلة عن وضع التغذية والأمن الغذائي في صفوف فقراء المناطق الحضرية ورصده، مع إدراك للتعقيد المحيط بذلك بسبب حركية فقراء المناطق الحضرية داخل المدن وفيما بينها. وتواجه عمليات جمع البيانات هذه عدداً من التحديات تشمل ما يلي:

- *تقدير الاحتياجات.* تتطلب التقديرات الحضرية نموذجاً للتقدير على مستوى الأسرة والمحلة، وهو نموذج يختلف اختلافاً واسعاً عن النماذج المجتمعية أو الجغرافية المستخدمة في المناطق الريفية.
- *الاستهداف:* يعيش الفقراء والأكثر رخاء في المناطق الحضرية بالقرب من بعضهم البعض. ومن الواجب أن يؤخذ في الحسبان القاطنون الحضريون غير المسجلين، كما ينبغي أن تتباين شبكات الأمان بحيث تساير الطلب المتقلب.
- *الرصد:* تدعو الحاجة إلى تطوير معايير مختلفة تراعي آثار الأنماط المختلفة للاستهلاك الغذائي على الأمن الغذائي.
- *التحيز الريفي:* بالنظر إلى أن التوجيهات القائمة في صفوف المنظمات مزمعة للتطبيق في السياقات الريفية والحضرية على حد سواء، فإنها تتسم عادة بتحيز ريفي. وفي الحقيقة فإن الأمر ذاته ينطبق على خبرة الموظفين وتجربتهم. ويعتبر كلا الأمرين انعكاساً إلى أن معظم تقديرات الاحتياجات والأنشطة البرامجية تركزت أساساً، وقبل الزيادات العالمية الأخيرة في أسعار الغذاء والوقود، على المناطق الريفية.

3/ ستتيح المعرفة الواسعة والشاملة بالسياق الحضري تعزيز شبكات الأمان الموجهة، بما في ذلك تدعيم التحويلات الأسرية للأغذية وللمبالغ النقدية/الأغذية، وكذلك نظم الحماية الاجتماعية طويلة الأجل التي تضطلع بدور حاسم في معالجة مشكلات الأمن الغذائي والتغذوي في المناطق الحضرية. ويتسق ذلك تماماً مع النتائج التي أوصى بها إطار العمل الشامل الصادر عن فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية.

4/ لا يمكن للمناطق الريفية والحضرية أن تعمل منفصلة عن بعضها البعض، ومن الواجب أن تتطور عمليات التبادل ذات الفوائد المشتركة. وينبغي أن تشكل علاقة الشراكة الريفية - الحضرية مرتكزاً مهماً لسياسة التجديد الريفي. وبالنسبة للذين يواصلون العمل في الزراعة فإن القدرة على الوصول بشكل مباشر إلى الأسواق تعتبر أمراً أساسياً، وتقع الأسواق عادة في المناطق الحضرية. ويمكن أن يؤدي تيسير الوصول إلى الأسواق إلى زيادة الدخول الزراعية وتشجيع التحول إلى الحيوانات أو المحاصيل عالية القيمة. وبالتأكيد فإن تدعيم الإنتاج الزراعي في المناطق الريفية، ولاسيما في قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة، سيعزز من توافر الأغذية ويرسخ الأمن الغذائي والتغذوي في المناطق الحضرية، على نحو ما يقر بذلك إطار العمل الشامل.

5/ علاقات الشراكة: يحتاج العمل المنسق بين وكالات الأمم المتحدة دعماً للاستجابات الحكومية إلى حشد تحالف واسع من الجهات الفاعلة في صفوف المنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني المنخرطة في التصدي للفقر الحضري؛ وينبغي أن تكون مشاركة الجهات المعنية المتعددة في السياقات الحضرية عنصراً رئيسياً من عناصر الأنشطة.